بشأن الفتوى التي أصدرها الأخ الشيخ عبد الرزاق المهدي :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيرًا أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم ضيفه» (رواه البخاري، ومسلم).

فإن الشيخ المهدي، أخ كريم، تبادلنا كلمات طيبة منذ سنوات، وأعرف له الفضل في اصدار عدد من الكتب الحديثية، ونشاط دعوي هلمي في الشام، وفقه الله تعالى.

لكن لكل جواد كبوة! وفي مثل زمننا هذا، هي كبوات وكبوات .. مع الحسرة والألم!

أصدر الشيخ فتوى غريبة، لم نكن نتوقعها تأتي من رجل دارس لحديث رسول الله، ومطّلع على تفاسير كتاب الله، مع معرفة بالأصول كما نحسب، وعلم بقواعد التوحيد، في الصفات والأسماء، وفي الألوهية والعبادة. تتعلق هذه الفتوى "بوجوب" الالتحاق بقوات الجيش و"الأمن العام" وجوبا لا إباحة، نصها"

" يسأل كثير من الشباب:
ما حكم الانضمام للجيش أو الأمن العام أو الشرطة أو وظيفة في الحكومة الجديدة؟؟

الجواب: لا أقول يجوز!!..
بل يجب على الشباب الصالحين لا سيما من كان لهم سابقة في جهاد ورباط أن يكونوا هم الأكثرية الكاثرة في الحكومة والجيش والأمن والشرطة كجنود وكوادر وأن يمسكوا بزمام الأمور..
وأن لا يتركوا ذلك للأقليات حتى لا يتكرر المشهد السابق ..
فإنهم لما تسلموا زمام الأمور لأكثر من خمسين سنة ساموا أهل السنة أنواع العذاب ومارسوا الاضطهاد والتعالي والتكبر على الناس إضافة إلى مجازر حماة وتدمر وجسر الشغور وغرف التعذيب في الفروع الأمنية ومكابس ومحارق سجون صيدنايا ..
وحاربوا الإسلام والمسلمين ومنعوا العلماء والدعاة من نشر العلم والخير والدعوة إلى الله باستثناء شيوخ النفاق والتطبيل..

أيها الشباب الصادقون !
بادروا ولا تترددوا.. ولعل ذلك يكون بداية للتمكين الحقيقي ونشر الخير والعدل وإقامة شرع الله."

https://t.me/roaamedianews/72733

والرد على هذه الفتوى، المخالفة للشريعة، والمناقضة للواقع، يكون من استقراء نظرة الشرع وحقائق الواقع معا، لارتباطهما الوثيق، بعيداً على التلون الفكري الملوث بجراثيم الهوى، والذي يقلب الحق باطلا والباطل حقا، ولا نحسب أن الشيخ المهدي من هذا القبيل من الخلق.

فالشق الشرعي: هو من باب الولاء والبراء، الذي لا يتناقض فيه أمره مسلمان.

الدولة السورية الجولانية أعلنت أن الحكم العام والقضاء العام في دولتها هو للقوانين الوضعية، فخرجت بذلك عن مقتضى دين الله تعالى، وصارت دولة علمانية مجاهرة بالردة، سواء جرت فيها الصلاة أو تحفيظ القرآن أم لا! وكان رئيسها وولاة الأمر معه، كفار مشركون، حسب قول كافة علماء أهل السنة والجماعة، ممن لا ينتمون لفرقة المرجئة البدعية، في ثوبها الجديد. فإن مرجئة الأمس لم يقولوا بمثل هذا القول الشنيع من عدم كفر من التزم بغير الأحكام الشرعية في أمور العامة. وهو المحفوظ عن

وعليك مراجعة أدلتنا التي سردناها في كتاب "حقيقة الإيمان" الصادر 1979وفي غير موضع مما دوَّنا. ويمكنك مراجعة كتاب "حقيقة الإيمان ونواقضه" طبع الدرر السنية بإشراف علوي السقاف ص 523 وبعدها، ففي هذين الكتابين الكفاية من الأدلة.

ثم الشق الواقعي، هو أن قوات "الأمن العام" التي أنشأها الجولاني، المنقلب على عقبيه، لتكون يده التي يبطش بها، ويستبدل المجاهدين المحاربين، أهل الثورة والتضحة، بقواتها التي هي خليط من شواذ الأرض، الشبيحة وجند بشار والملاحدة وكل نطيحة ممن تقدم للدورات السريعة، على ولاء الجولاني، ليكون جنديا في قواته الحارسة لنظامه، باسم الحفاظ على "الدولة الجديدة"! وهي ليست من الجيش، ولا من الشرطة، بل هي مثل قوات "الأمن المركزي المصري"، أو "الحرس الثوري الإيراني". خدعة عرفناها من كل طاغية أثيم، تقصد إلى وجود حرس خاص لا ولاء له إلى إلى العميل الأكبر!

وحال الجيش أسوأ وأضل سبيلا! فقد شملت صفوفه من قوات الملاحدة وقيادات شاردة، فضمت قوات من صفوف الجيش الوطني الليبرالي الموالي لتركيا، وفتحت أبوابها لضم قوات قسد من ملاحدة الأتراك، حال قبلوا ذلك!

والمصلحة التي ارتآها الشيخ المهدي، هي عدم اجتماع قوى النصيرية أو "العلمانية" للتحكم في "السنة"!

وهو كلام ينقض آخره أوله!

فإن العلمانية هي ما عليه حكم الجولاني، بكل وضوح وصراحة. والتلاعب بالمصطلحات، وبعقول العوام، وأصحاب الهوى، من أن العلمانية هي "الإلحاد" أي إنكار الربوبية، هو خبث ماكر دنيء. فالعلمانية هي فصل الدين عن الدولة، في أصل معناها، وهي التحاكم للقوانين الوضعية جنبا لجنبٍ مع الأحكام الشرعية! تلك هي صورة العلمانية الحديثة في بلادنا قاطبة! وهي كلها ديار كفر، لا بمعنى أن أهلها كفارا، لكن بمعنى أن الأحكام التي تعلوها هي أحكام الكفر، لا أحكام الشريعة وحدها!

الجولاني يعرف هذا، لكنه ارتد عنه، ولا يشفع له أنه كان ملثما يوما، أو خدع الخلق بأحاديث الجها* د من قبل. والشيخ المهدي يعرف هذا، لكنه تنكر له في هذه الفتوى، أرجعه الله للحق.

تلك الكتائب أو الجيش، هم حماة ذاك النظام الشركي، وهم يده الباطشة، وأداته الفاعلة، لا غيرهم! فكيف، في عقل عاقلٍ، يكون وجوب الانضمام إليهم، هو عمل من يريد التخلص من منهجهم!!؟ لا يكون ذلك إلا لمن رضي وتابع على أقل تقدير!

وكان أمام الشيخ المهدي طريقان، إن لزمه الرد على سؤال بهذا الشأن:

أن يدعو إلى "إيجاد السبل البديلة" لتغيير الواقع الكفري" إن لم يرد أن يدعو الأخوة بصراحة إلى تكون جسما عسكريا موازيا، يقاتل في سبيل تحكيم الشريعة، وإزالة قبضة العلمانيين الجولانيين!

أو أن يصمت!

طارق عبد الحليم

2025-4-28

1446-12-1